المشاركة السياسية..
منظور تنموي

د. علي عباس مراد*

تمهيـــد..

منذ أن شهد القرن العشرين ظهور مجموعة الدول حديثة الاستقلال ، أو ما عرف بـ (دول العالم الثالث) نسبة إلى نشأتها التاريخية اللاحقة لنشأة العالمين الأول(الرأسمالي) والثاني(الاشتراكي)، منذ ذلك الحين وأوضاع هذه الدول وظروفها العامة والخاصة ، موضع عناية الساسة والأكاديميين واهتمامهم، داخل هذه الدول وخارجها ، بقصد تحديد خصائصها، والكشف عن مشكلاتها ، والتعرف على أسباب تدني قدراتها ومنجزاتها جزئياً أو كلياً، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتقنية ، مقارنة بمثيلاتها في الدول الرأسمالية الغربية.

إلا أن مرور عقود عديدة تراكمت فيها نتائج تلك الجهود ، وتتابعت السياسات العلمية المتعلقة بها ،لم يأت معه بجديد . فلم يتغير شيء حقيقي في أوضاع هذه الدول، ولم تحل أي من مشكلاتها التي ولدت معها ، إن لم تصبح تلك المشكلات، أكثر اتساعاً وعمقاً من ذي قبل وأشد تعقيداً ، وأعصى على المعالجة مما كانت عليه في بدايتها.

وفي سياق الجهود النظرية والعملية، لمقاربة مشكلات العالم الثالث والتعاطي معها، جاءت نشأة مفهوم (التخلف) كصياغة اصطلاحية تعكس الطبيعة السلبية لتلك المشكلات وتعبر عنها، ثم شاع استخدامه كصفة سلبية لصيقة بالدول التي تعاني مثل هذه المشكلات ، لتظهر في الأدبيات السياسية مسميات مثل (الدول المتخلفة) و (المجتمعات المتخلفة).

---

* أستاذ مشارك ،قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد ، جامعة قاريونس ، بنغازي – ليبيا .
- قدم هذا البحث وقبل للنشر عام 2005 ف .

وإذا حاولت الدول المتخلفة تجاوز مشكلاتها وإيجاد الحلول والمعالجات لها، فقد استدعى ذلك صياغة مفهوم " التنمية " كصياغة اصطلاحية تعكس الطبيعة الإيجابية لهذه المحاولات وتعبر عنها ، ثم شاع استخدامه أيضاً كصفة إيجابية لصيقة بالدول التي تحتاج إلى تلك المحاولات وتعتمدها ، لتظهر في الأدبيات السياسية تسمية (الدول النامية) ، وهي الصيغة المعدلة أو الملطفة للتسمية الأولى (الدول المتخلفة).

ومن منظور ظاهرة التخلف الشامل، ونقيضها ظاهرة التنمية الشاملة، تقارب هذه الدراسة موضوعها (المشاركة السياسية الشعبية) وتعالجها إنطلاقاً من فرضية مفادها:

(إن أحد أهم سباب التخلف الشامل ، هو أزمة التخلف السياسي ، وأن جوهر التخلف السياسي ومصدره ، هو غياب المشاركة السياسية الشعبية ، أو شكليتها وانعدام فاعليتها . لذلك فإن حل أزمة المشاركة السياسية في البلدان المتخلفة ، هو الأساس لحل أزمة التخلف السياسي فيها ، وحل أزمة التخلف السياسي هو الأساس لحل أزمة التخلف الشامل في هذه البلدان) .

وبعبارة أخرى ، إن تحقيق المشاركة السياسية وتفعيلها في البلدان المتخلفة ، هو شرط تحقيقها للتنمية الشاملة، وبذلك نكون أمام معادلتين تعبران عن علاقة إرتباطية واحدة بصورتين متعاكستين :

المعادلة الأولى :

أزمة المشاركة السياسية ← أزمة التخلف السياسي ← التخلف الشامل

المعادلة الثانية:

المشاركة السياسية ← التنمية السياسية ← التنمية الشاملة

وبتساوي أطراف هاتين المعادلتين وتماثل نتائجهما عكسيا، ستكون أزمة المشاركة السياسية في المعادلة الأولى، سبب أزمة التخلف الشامل ومصدرها، مثلما أن المشاركة السياسية في المعادلة الثانية هي شرط التنمية الشاملة وقاعدتها.

وقد انعكس المنظور المركب لهذه الفرضية ومعادلاتها، على منهجية الدراسة، التي استجابت لاجتماع وتفاعل الجزئي والكلي / الفرعي والأساسي ، والحركة المتناوبة بينهما ، بجمعها بين المنهجين الاستنباطي والاستقرائي ، بقصد الانطلاق من الكل إلي الجزء ، ثم العودة من الجزء إلى الكل ، في دورة حركية متناوبة ، عالجت موضوعها في ثلاثة محاور هي : **التخلف والتنمية، التنمية السياسية، والمشاركة السياسية.**

التخلف والتنمية :

تقدم القول بأن ظهور مفهوم (التنمية)، أمر استدعاه الظهور الأسبق لمفهوم (التخلف)، الذي يشير إجمالاً إلى ظاهرة ذات بعدين:

الأول : إيجابية الأوضاع في الدول الرأسمالية الغربية ، وسلبيتها في الدول حديثة الاستقلال، والمقارنة بينهما على أساس أن الإيجابي هو النموذج القياسي والأداة المعيارية للسلبي، لتكون نتيجة ذلك ، التمييز بين الأولى كدول (متقدمة)، والثانية كدول (متخلفة).

الثاني : التشوهات التكوينية والاختلالات البنيوية والوظيفية في بلدان العالم المتخلفة (العالم الثالث) ، بحكم معاناتها من الآثار السلبية الناجمة عن المسارات السلبية لسياقات تطورها التاريخي وظروفها الذاتية من جهة، وخضوعها من جهة ثانية للظاهرة الاستعمارية في صورها القديمة والجديدة ، المباشرة وغير المباشرة.

أما محصلة ذلك ،فهي حضور الدول الرأسمالية الغربية وسياساتها الاستعمارية ونزعة مركزية الذات الأوربية لديها ، في ظاهرة التخلف مرتين، الأولى لأنها أهم أسباب تبلور هذه الظاهرة واتساع نطاقها وتفاقم مظاهرها وآثارها، والثانية لأنها النموذج المعياري المستخدم لتعيين مستويات التطور في المجتمعات الأخرى ، والأداة القياسية التي

بدلالتها أصبحت بلدان العالم الثالث ، تصنف وتوصف بأنها (بلدان متخلفة) . مما يجعل من مفهوم التخلف (مفهوماً نسبيا)، لأنه في الجانب الأساسي منه ، تخلف مصنوع ، تبلورت ملامحه ، وتجذرت نتائجه ، بفعل مؤثرات وقوى خارجية . ولأنه أيضاً (تخلف بالنسبة إلى ما أنجزته الرأسمالية ، ناهيك عن الاشتراكية، من نمو اقتصادي واجتماعي شامل ..... معنى هذا إنه لا يوجد تخلف مطلق)[1] . ومن ثم فإن تخلف أي مجتمع (لا يعني عدم التطور، لأن المجتمعات كلها حصيلة لآلاف من سنوات التطور. إنها متخلفة بالنسبة إلي الأقطار الصناعية المتقدمة.. إن تخلفها اليوم ليس أمراً طبيعياً، بل حالة غير طبيعية، أي حالة اجتماعية هي نتاج للتاريخ)[2] .

وإذا كان هناك من اختلاف بشأن حدود التخلف ومعاييره ومظاهره، فمن المؤكد أن هناك اتفاقاً على طبيعته الشاملة والمركبة كظاهرة مرضية تعم بآثارها الضارة ، كل أنظمة المجتمع ومؤسساته، أفقياً وعمودياً، وتطال بنتائجها السلبية كافة نواحي الحياة الإنسانية وفي أكثر مفرداتها جزئياً وتفرعاً . لذلك فإن التخلف بالنسبة للمجتمعات التي تعاني منه ، يمثل تحدياً شاملاً لا مناص لها من مواجهته مواجهة شاملة ، بما يتناسب مع طبيعته، ويستجيب لمتطلباته، وهي المواجهة التي اجتمعت صيغها وأشكالها المختلفة تحت مفهوم (التنمية) .

ولأن التخلف (ظاهرة كلية شمولية أو حقيقة مركبة تتناول كافة جوانب البناء الاجتماعي..لذلك يجب التأكيد على أن قضية التنمية هي قضية تغيير حضاري شامل يتناول كافة أبنية المجتمع وأدواره، وتتضمن جوانبه المادية وغير المادية)[3] . فمن المؤكد إن المعالجات الشاملة هي السبيل الوحيد لحل المشكلات الشاملة ، ومن ثم فإن تطبيقات التنمية ونتائجها ، كفعل إرادي غائي لمواجهة التخلف ومعالجة مشكلاته ، يجب أن تمتد أفقياً وعمودياً ، لتشمل كل أنظمة المجتمع ومؤسساته ، فالتنمية (ليست مجرد رفع مستوى الدخل ، وليست مجرد تحقيق أهداف اقتصادية ، بل إن النجاح في رفع مستوى الدخل لايتوقف على ظروف اقتصادية وحسب ، بقدر ارتباطه بظروف

اجتماعية عامة تتعلق بالقيم والتعليم والأخلاق والنظام السياسي والاجتماعي والسياسة الخارجية ، إلى غير ذلك من اعتبارات) [4] . فشمولية التحدي (التخلف) ، تفرض شمولية الاستجابة (التنمية)، مما يوجب أن تكون هذه التنمية (أشمل من مجرد التنمية الاقتصادية التي تعتبر جزءً لا يمكن عزله عن الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع، وأن تنمية البني التحتية..لا يمكن أن تتم بمعزل عن تنمية البني الفوقية.. بل أنه إذا لم تكن الثانية شرطاً لتنمية الأولى، فلا أقل من أن تتزامن وتتوازى معها في الكم والكيف)[5] .

نستنتج من هذا ، إن التنمية هي " المجموع الكلي المتفاعل للأنشطة الفرعية المتخصصة ،المسئولة عن تحديث وتطوير وتفعيل أفكار المجتمع وقيمه ومؤسساته وأنشطته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية " .لتكون " التنمية الكلية الشاملة " هي محصلة المنجزات المتكاملة والمتفاعلة لهذه الأنشطة التنموية الفرعية ، التي تمس كل جوانب الحياة الاجتماعية ، وتعيد تشكيلها وفقاً للنموذج التنموي المعتمد. وإذ سادت الأوساط الأكاديمية ، كما أكد *جابريل الموند* ، قناعة مبكرة تفيد بأن التنمية في بلدان العالم الثالث المتخلفة ، لا تتطلب سياسات اقتصادية فقط ، بل وتتطلب أيضا وجود مؤسسات سياسية قادرة على تعبئة وتنمية الموارد البشرية والمالية ، حيث تتمتع المتغيرات السياسية في هذه البلدان بنفس أهمية المتغيرات الاقتصادية. فإن ذلك يجعل تحقيق التنمية الاقتصادية أمراً متعذراً في غياب التنمية السياسية[6]، والتي ستكون وفقاً للمفهوم السابق ، نشاطاً تنموياً فرعي متخصصاً ، تنحصر مسئوليته في تحديث وتطوير وتفعيل أفكار المجتمع وقيمه ومؤسساته وأنشطته السياسية .

وتتأكد أهمية التنمية السياسية وضرورتها وأولويتها لتحقيق التنمية بفعل عاملين آخرين هما:

1. .إن غالبية المجتمعات المتخلفة ، تواجه لأول مرة تجربة بناء الدولة العصرية وفقاً للنموذج الغربي، مما يقتضي البدء فيها ببناء الأفكار والقيم والمؤسسات الجديدة اللازمة لذلك من

ومن جهة ثانية إعادة بناء الأفكار والنهج والمؤسسات التقليدية فيها ، بما يتطلب متطلبات إقامة هذه الدول .

2. إن خيار/ قرار التنمية هو ابتداء بالأصل خيار/ قرار سياسي، لأن التنمية في جوهرها وفي النهاية (تخطيط والتخطيط بدوره هو إرادة سياسية ، تنبع من مفهوم الاختيار من جانب والفاعلية النظامية من جانب آخر)[7] ، مما يجعل مشكلة التنمية (مشكلة سياسية) أولاً وقبل كل شيء[8] ، لتكون الإرادة السياسية ومؤسساتها ، هي المسئولة نظرياً وعملياً عن اتخاذ قرار التنمية وتعيين نموذجها التطبيقي ، وتوفير متطلباتها المادية والمعنوية ، وتنفيذها وتحقيق أهدافه ، ولأن قرار التنمية قرار سياسي أساساً ، فهذا يعني أن تحقيق التنمية الشاملة مشروطاً (بقيام مؤسسات سياسية تؤمن بفلسفة التغيير الدائم والتطور المستمر والتقدم المتواصل وتضع المخططات العملية لتطبيق هذه الفلسفة)[9] ، لتكون هذه المؤسسات قادرة على اتخاذ قرار التنمية وتنفيذه وتوفير متطلبات نجاحه مادياً ومعنوياً. لذلك لا يمكن للسياسة أن تحقق التنمية مالم تتحقق التنمية في السياسة أولاً وابتداءً ، مما يعطي للتنمية السياسية ، كنشاط تنموي فرعي متخصص ، موقع الصدارة بين مجموعة الأنشطة التنموية الفرعية ، وتتمتع بالأولوية عليها . ولفهم أوضح للتنمية السياسية وعلاقاتها بالتنمية الشاملة وضرورتها لتحقيقها واشتراطها لإنجازها، لابد من تحديد النطاق التخصصي للتنمية السياسية ، وتعيين شروطها ومستلزماتها، والمشكلات التي تسعى لحلها ومعالجتها.

التنمية السياسية..

لما كانت (التنمية السياسية) مفهوماً تطبيقياً فرعياً ، مشتقاً من مفهوم (التنمية) ومرتبطاً به ، فمن الطبيعي إذاً أن تأتي نشأة المفهوم الفرعي لاحقة لنشأة المفهوم الأساسي الذي يحتويه ويؤطره ، وهو ما حدث فعلياً بعد أن اتضحت الأبعاد السياسية لعملية التنمية الشاملة ، على مستوى المقدمات والنتائج ، وتأكد ارتهان إنجاز هذه العملية بتنمية الأفكار والقيم والمؤسسات والأنشطة السياسية في المجتمعات المتخلفة (النامية). ولأن التنمية وهي الأصل ، معالجة لمشكلات التخلف

العامة ، فإن التنمية السياسية وهي الفرع ، معالجة للمشكلات السياسية الخاصة ،التي لاحظ العديد من الباحثين ، معانات المجتمعات المتخلفة من اتساع نطاقها ، وتنوع مظاهرها وأبعادها ، وتعدد آثارها السلبية وأضرارها ، لتشمل قائمة طويلة تبدأ بفقدان النظم السياسية للشرعية ، وعدم استقرارها ، ومحدودية تخصصها الوظيفي ، وضعفها وقلة فاعليتها، وافتقارها إلى الإجراءات المؤسسية السلمية والمستقرة لتداول السلطة ، وحظرها أو تعطيلها لصيغ المشاركة السياسية الشعبية وآلياتها ، وعجزها عن تجسيد المصالح العامة لمواطنيها ، وافتقارها للقواعد العادلة لتوزيع الأدوار والموارد وتنظيم علاقات الحقوق والواجبات ، وتدخلها المفرط في حركة المجتمع ونشاطاته ، مروراً بتبعيتها للإرادات والمصالح الخارجية ، وعدم قدرتها على صنع سياسات مستقلة عنها ، وفشلها في خلق الهوية الوطنية الموحدة .... إلخ[10] .

وقد تعددت المسميات التي أطلقت على المشكلات السياسية للبلدان المتخلفة، وتنوعت تصنيفاتها، فأسماها *جابرييل الموند* تحديات التنمية السياسية (Challenges) ، وصنفها إلى أربعة تحديات (بناء الأمة، بناء الدولة، المشاركة، والتوزيع)[11] . وأطلق عليها *روستو* تسمية متطلبات التنمية السياسية (Requirements) وصنفها إلى ثلاثة متطلبات هي (الهوية للأمة، السلطة للدولة، المساواة للحداثة)[12] . واتفق *لوسيان باي و لجنة السياسة المقارنة الأمريكية* ، على النظر إلى تلك المشكلات بوصفها أزمات التنمية السياسية (Crises)[13] ، التي حددتها اللجنة بخمس أزمات ، أضاف إليها باي (أزمة الاندماج) لتشمل أزمات التنمية السياسية لديه (أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التوزيع، أزمة التغلغل، أزمة الاندماج) ، حيث يتجسد محتوى هذه الأزمات في :

أزمة الهوية:

وهي الأزمة الناجمة عن غياب الهوية السياسية الوطنية الموحدة والمشتركة بين أفراد المجتمع السياسي/الدولة ، مما يُضعف أو يُغيّب لديهم الإحساس بالانتماء لهذه الدولة

ولاء لها ، في مقابل حضور وقوة إحساسهم بالانتماء والولاء للجماعات الاجتماعية الفرعية التي يرتبطون بها (الاثنيات، القبائل، الديانات، المذاهب، الطوائف، الطبقات، الأقاليم)، فتضعف أو تغيب لديهم مشاعر المواطنة والولاء القومي أو السياسي المركزي.

أزمة الشرعية:

وهي الأزمة الناجمة عن افتقار النظام السياسي للشرعية في صورها المجتمعية أو القانونية أو الإنجازية أو كلها معاً، وعجزه عن تجسيد الإرادة الاجتماعية والتعبير عنها، لعدم صدوره عن هذه الإرادة ابتداءً، أو فشله في تحقيق قيمها وأهدافها لاحقاً . ومن ثم رفض المجتمع للخضوع الإرادي لسياسات هذا النظام وقطيعته معه ومعارضته له. وحيث أن الدولة مفهوم مجرد يجسده النظام السياسي بشخوصه وأفكاره ومؤسساته ونشاطاته، فإن غياب الشرعية عن هذا النظام ينسحب بآثاره في الكثير من الأحيان عن الدولة نفسها ، لتغيب عنها هي الأخرى شرعية الوجود والاستمرار والفعل.

أزمة المشاركة:

وهي الأزمة الناجمة عن شكلية أو انعدام التشريعات والمؤسسات والآليات الضامنة للمشاركة الشعبية في العملية السياسية ، وعدم استجابة النظام السياسي للمطالب المتزايدة لتحقيق هذه المشاركة أو تفعيلها ، أو استجابته لها بصيغ شكلية، تجردها من كل محتوى حقيقي، لتصبح العملية السياسية منفصلة عن الإرادة الإجتماعية الشعبية ومتعارضة معها. وبذلك يكون القمع والخوف أو ما يسميه جون *لوك* (سلام المقابر)، هو أساس العلاقة بين السلطة والمجتمع في الأنظمة الاستبدادية ، وتغيب السياسة فكراً وممارسة كأساس ومرتكز لهذه العلاقة.

أزمة التوزيع:

وهي الأزمة الناجمة عن التوزيع غير العادل للأدوار والموارد والحقوق والواجبات ، بين أفراد المجتمع وجماعته وأقاليمه ، مما يترتب عليه استئثار فرد أو جماعة أو إقليم بالحصة الأساسية منها، على حساب باقي الأفراد والجماعات والأقاليم ، ومن ثم إختلال التركيبة المجتمعية ، نتيجة للشعور بالغبن وعدم

المساواة ، واستخدام النظام السياسي لسلطته وقدراته لانتهاك مباديء المواطنة والعدالة والمساواة بين الأفراد والجماعات، وليس لتحقيقها وضمانها .

أزمة التغلغل:

وهي الأزمة الناجمة عن عجز النظام السياسي ومؤسساته وأجهزته عن تجسيد الإرادة المجتمعية والتعبير عنها، مما يؤدي إلى عجزه عن ممارسة أدواره على كامل الامتداد الجغرافي للوحدة السياسية أفقياً ، أو في كامل مستويات البنية المجتمعية عمودياً. ويترتب على ذلك عجزه عن إنجاز وظائفه والقيام بمسؤولياته ، ومن ثم غيابه عن تفاعلات الحياة الاجتماعية إلا بقدر ما يفرض نفسه عليها بالقوة ، ويضمن وجوده واستمراره فيها قسرياً.

أزمة الاندماج:

وهي الأزمة الناجمة عن عدم سعي النظام السياسي لتحقيق الإندماج والتكامل الاجتماعي ، أو فشله في ذلك المسعى ، بفعل عدم تجسيده للإرادة المجتمعية ، وعجزه عن توحيد قيمها وأهدافها والتعبير عنها . مما يؤدي إلى وقوع القطيعة بين المجتمع والنظام السياسي ، ليصبح الصدام بينهما ، هو الاحتمال الأكثر ترجيحاً.

وتأسيسا على ما تقدم ، فإن ظهور مفهوم التنمية السياسية وتعيين أزماتها والحلول المناسبة لها ، استلزم تقديم معالجات نظرية مستقلة للتنمية السياسية ، تعبر عن مضمونها وتحدد مقوماتها . إلا أن هذه المعالجات النظرية ما كان لها أن تولد من فراغ أو تتطور في فراغ، فعلاقة التفرع والاستتباع بين التنمية السياسية (الفرع/الجزء) والتنمية الشاملة (الأصل/الكل) ، فرضت على تلك المعالجات أن تبدأ من الكلي وصولاً إلى الجزئي ، أي أن تؤسس بالتنمية الشاملة للتنمية السياسية ،مما جعل مراحل نشأة مفاهيم التنمية السياسية وتطورها ، جزءً من مراحل تطور مفاهيم التنمية الشاملة ونظرياتها،وهي المراحل التي شملت[14]:

- مرحلة تحديد مفهوم التنمية السياسية بدلالة خصائص المأسسة والشرعية والاندماج ، والأخذ بالنموذج الغربي للممارسة السياسية في صورته الديمقراطية الليبرالية .

- مرحلة تحديد مفهوم التنمية السياسية بدلالة قدرة النظام السياسي على حماية النظام العام (Order) ، وكبح التوترات الناجمة عن الحركة الاجتماعية ، ومطالب المشاركة السياسية ، ومدى تحكم النظام السياسي بتلك التوترات وقدرته على ضبطها وتوجيهها.
- مرحلة تحديد مفهوم التنمية السياسية بدلالة قدرة النظام السياسي على الجمع بين حماية النظام العام (Order) ، وإمكانية صنع السياسات العامة العقلانية الرشيدة وتنفيذها.

لقد ظهرت في إطار هذه المراحل صيغ متعددة ومتنوعة لتحديد مفهوم التنمية السياسية وتعيين أركانها. حيث رأى *أورجانسكي* إنها تتمثل في (زيادة كفاءة الحكومة على استخدام الموارد البشرية والمادية اللازمة لتحقيق الأهداف القومية، وهي جانب من جوانب التنمية الاجتماعية)[15] . وذهب *الموند* و *بويل* في كتابهما (السياسة المقارنة مدخل تنموي) ، إلى أنها تتجسد في (استجابة النظام السياسي للتغييرات في البيئة المجتمعية والدولية، وتحديداً استجابة النظام لتحديات بناء الدولة وبناء الأمة والمشاركة والتوزيع)[16] ، مؤكدين أن التنمية السياسية هي التحديث السياسي، وأن معايير إنجازها هي التمايز البنيوي، واستقلالية النظم الفرعية ، وعلمانية الثقافة. وقدم *لوسيان باي* قائمة بعشرة تعاريف أساسية للتنمية السياسية هي[17] :

- التنمية السياسية هي المتطلب السياسي للتنمية الاقتصادية.
- التنمية السياسية هي السياسة كما تمتاز بها المجتمعات الصناعية.
- التنمية السياسية هي التحديث السياسي.
- التنمية السياسية هي بناء وإرادة الدولة القومية.
- التنمية السياسية هي التنمية الإدارية والقانونية.
- التنمية السياسية هي التعبئة والمشاركة الشعبية.
- التنمية السياسية هي الاستقرار والتغير المنتظم.
- التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية.
- التنمية السياسية هي التعبئة والقوة.
- التنمية السياسية هي جانب من جوانب عملية التغير الاجتماعي المتعدد الأبعاد.

ومن هذه التعاريف استخلص *باي* العناصر المشتركة بينها ، والتي تمثل في رأيه جوهر التنمية السياسية ومرتكزاتها ، وهي :

- المساواة بين الأفراد في علاقتهم بالنظام السياسي.

- تمايز وتخصص البنى والمؤسسات والعمليات السياسية.

- قدرة النظام السياسي في علاقته مع محيطه.

وحدد *صاموبيل هنتنجتون* العناصر الأساسية للتنمية السياسية في[18] :

- ترشيد السلطة وعقلنتها.

- تمايز الوظائف والمؤسسات السياسية وتطويرها وتفعيلها.

- المشاركة السياسية لخلق علاقة متوازنة ومستقرة بين السلطة والمجتمع.

ثم استخلص من تعريفات *باي* أربعة عناصر مشتركة ، رأى فيها مقومات التنمية السياسية وأركانها وهي (العقلانية، الاندماج القومي، الديمقراطية، التعبئة أو المشاركة). والملاحظ على هذه التعاريف، موازاتها بين مفهومي (التحديث السياسي والتنمية السياسية) ، الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى مطابقتها بين أركان التحديث وشروطه ، وأركان التنمية السياسية وشروطها ، وهو ما تعكسه أيضا تعاريف التحديث السياسي عند بعض الباحثين ، مثل *كوليمان* الذي رأى فيه (العملية التي تبغي تحقيق التمايز بين المؤسسات، وإضفاء الطابع العقلاني على الثقافة السياسية ، بما من شأنه تعزيز قدرة النظام السياسي للمجتمع)[19] . و *ايزنشتاد* الذي حدد مظاهر التحديث السياسي في[20] :

- ترشيد بناء السلطة السياسية.

- تمايز البنيات والوظائف السياسية.

- تدعيم القدرات المؤسسية والسياسية للنظام السياسي.

- تسيّد روح المساواة في الحقوق والواجبات واستغراقها المجتمع بأسره.

وأقترب الباحثون العرب من المفاهيم الغربية للتنمية السياسية أو التحديث السياسي، حيث يصفها *نبيل السمالوطي* بأنها (تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وقدرتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات...إلى جانب تمثيل الجماهير

نحو الديمقراطية وتحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع)[21] . ويرى عبد المطلب غانم أن التنمية السياسية (هي مجموعة التغييرات المخططة التي يتم تنفيذها للأبنية أو العمليات المجتمعية، بغرض زيادة قدرات النظام السياسي وزيادة استجابته للنظم المجتمعية وزيادة إسهامه في زيادة قدرات النظم المجتمعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية)[22] . وطابق محمد علي محمد بين التنمية السياسية والتحديث السياسي ، من حيث إن التنمية السياسية جزء من التنمية الشاملة، ومن ثم فهي (العملية التي يحدث بمقتضاها تغير في القيم والاتجاهات السياسية والنظم والبناءات، وتدعيم ثقافة سياسية جديدة بحيث يؤدي ذلك كله إلى مزيد من التكامل للنسق السياسي)[32] .

ويمضي *صادق الأسود* في ذات الاتجاه ، مؤكد إن (الدراسات الحديثة في التنمية السياسية تنصب بصورة مباشرة على النظام السياسي بحد ذاته ، باعتباره مجموعة بنى متميزة عن البنى الأخرى الاجتماعية والاقتصادية ، فكما إن النظام الاقتصادي مثلا ، تجري عليه تعديلات فيغدو عصرياً، كذلك النظام السياسي يتطور ، ويتحول، ويتكامل. ففيما وراء عملية التنمية الاجتماعية الاقتصادية ، توجد عملية أخرى معقدة هي التنمية السياسية... وهذه العملية الأخيرة التي يعبر عنها بعناصر متعددة تؤشر مرور نظام سياسي تقليدي إلى نظام سياسي عصري)[24] . ونظر *عبد اللطيف القصير* إلى التنمية السياسية من حيث هي فعالية تهدف إلى (زيادة جدوى النظام السياسي وفاعليته في مواجهة المشكلات التي تعترضه ، عبر إعادة جدولة القيم والافضليات ، وفقاً للإطار الفكري للنظام القائم، وبالتالي توسيع النشاط المتعاون ، عن طريق بلورة دور المواطنين في المشاركة في وضع جدولة القيم والافضليات تلك)[25] . ويقارب *علي الدين هلال* التنمية السياسية من حيث هي (تطور حركي) يتضمن (زيادة قدرة النسق السياسي..على التأثير على باقي النسق الفرعية للمجتمع، فالنظام المتقدم يفترض قدرات أكبر لمؤسسات النسق السياسي في مجالات الأداء والإنجاز والفاعلية والتنفيذ المحكم.. ويتضمن ثلاثة عناصر أساسية ، **أولها** التنمية وتفترض

نظاماً قانونياً له طابع العمومية والتجريد ينطبق على كل الأفراد.. ويفرض نوعاً من المساواة عليهم أمام القانون. **وثانيها** إن التجنيد للمناصب العامة يعكس معايير الإنجاز والعمل، ويقوم على عنصري الكفاءة والتفوق وليس على اعتبارات القرابة والنسب والعلاقات الاجتماعية، **وثالثها** إن التنمية السياسية تتضمن مزيداً من المشاركة الجماهيرية والإسهام الشعبي في العملية السياسية)[26].

إن إستعراض ما تقدم من تعريفات للتنمية السياسية ، يمكن أن يساعد على استخلاص مجموعة العناصر المشتركة بينها ، والتي يمكن إفتراض كونها العناصر أو الأركان الأساسية للتنمية السياسية وهي :

- تمايز البنى والمؤسسات السياسية وتخصصها الوظيفي.

- تفعيل البنى والمؤسسات السياسية ورفع قدراتها الإنجازية.

- ترشيد الممارسة السياسية وبناؤها على أسس عقلانية وضعية.

- المشاركة الشعبية في العملية السياسية.

وتأسيسا على هذه الأركان، تكون التنمية السياسية عملية متخصصة ، متفرعة عن التنمية الشاملة ، وتستهدف تحديث وتطوير وتفعيل أفكار المجتمع وقيمه ومؤسساته وأنشطته السياسية ، لإقامة نظام سياسي متمايز بنيويا ومؤسسياً، ومتخصص وظيفياً ، وقادر وفاعل إنجازياً ، يمارس سياسة وضعية عقلانية ، أساسها المشاركة الشعبية في العملية السياسية ، لبلوغ مستوى الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية، والاستجابة الفعالة للمطالب والمتغيرات الداخلية والخارجية. ووفقاً لذلك فإن تحقيق التنمية السياسية يشترط:

1. استقلالية البنى والمؤسسات السياسية وتمايزها عن باقي البنى والمؤسسات الاجتماعية ، وتخصصها بالوظائف السياسية حصراً.
2. قدرة المؤسسات السياسية على صنع قراراتها وتنفيذ سياساتها وبرامجها وتحقيق أهدافها بشكل فاعل ومؤثر.
3. ممارسة سياسية وضعية عقلانية تحدد الإرادة الإنسانية الحرة والواعية أسسها وأركانها ، وفقاً لسياقاته

الاجتماعية التاريخية الخاصة ، ودون أي تدخل من المرجعيات الأخرى ، سواء الغيبية المقدسة أو الإنسانية القسرية، لتكون هذه الإرادة هي وحدها القادرة على تعيين غايات هذه الممارسة وأهدافها ، تعبيراً عن المصالح العامة للجماعة السياسية ، وبعيداً عن المعايير والتفضيلات ، الفردية الخاصة أو الفئوية الضيقة.

4. مشاركة سياسية ، تضمن أوسع صيغ الإسهام المجتمعي في بناء الأنظمة السياسية واختيار أفكارها وبرامجها وسياساتها ومؤسساتها وشخوصها ، وتحديد أهدافها ووسائلها وأساليبها ،ليكون للإرادة المجتمعية وحدها الحق في مراقبة هذه النظم والسياسات والمؤسسات والأشخاص ، ومحاسبتها وتغييرها استناداً إلى مبدأ المساواة القانونية والفعلية بين المواطنين ، في الأدوار والحقوق والواجبات المدنية والسياسية في إطار النظام السياسي وفي مواجهته ، ضماناً لحضور المجتمع المدني في العملية السياسية وفاعليته فيها، فالمساواة كما يقول *ارسطو* (هي بالضبط إن إرادة الأكثرية هي السائدة)[27] .

وباستحضار كل ما تقدم بشأن التنمية من حيث هي:

- نشاط كلي شامل تمس متطلباته وعملياته ونتائجه كل جوانب الحياة وعناصرها، وتؤثر فيها تبعاً لطبيعة نتائجها ، إن سلباً فسلباً وإن إيجاباً فإيجاباً .
- قرار/ خيار سياسي تتخذه المؤسسات السياسية ، وفقاً لآليات عملها القانونية والإجرائية ، وتكون مسئولة عن توفير متطلباته وتنفيذه سياساته وتحقيق أهدافه ومتابعة نتائجه.

فمن الطبيعي أن تكون للمشاركة السياسية مكانة خاصة في عملية التنمية، وأن تشغل فيها موقعاً مميزاً . فهي شرط أولي لازم وضرورة ة حتمية لتحقيق التنمية السياسية، و التنمية السياسية شرط أولي لازم وضرورة حتمية لتحقيق التنمية، ومن ثم فستكون المشاركة السياسية شرط التنمية الأول وضرورتها الحتمية ، من حيث هي الإطار والآلية الأقدر والأنسب لتحقيق أوسع مشاركة ممكنة للمجتمع المدني بأفراده ومؤسساته، في اتخاذ القرارات المتعلقة بحياته حاضراً ومستقبلاً وفي مقدمتها أكثر القرارات

مساساً بكل عناصر الحياة وجوانبها:

- قرار التنمية ونموذجها التطبيقي.
- قرار توفير واستخدام الموارد المادية والبشرية اللازمة لتطبيق النموذج التنموي.

فمن خلال المشاركة السياسية وبواسطتها وفي إطارها ، يمارس المجتمع المدني حقه ودوره في رسم مسارات حياته واتخاذ القرارات التي تحدد توجهاته، بما في ذلك ما يتعلق منها بالتنمية ونماذجها وعملياتها الفرعية، السياسية وغير السياسية، فلا يكون أي من تلك القرارات مفروضاً عليه قسراً ودون موافقته، ولا ينفذ دون علمه أو دون مشاركته، ليكون للمشاركة السياسية ، موقع القلب بالنسبة لباقي شروط / أزمات التنمية السياسية مثلما يوضح الشكل التالي:

وإذ يرتهن تحقيق التنمية الشاملة بتحقيق التنمية السياسية ، المرتهنة أصلاً بتحقيق المشاركة السياسية، فإن ذلك يجعل تحقيق التنمية الشاملة ، مرهوناً أولاً وأساساً ، بنجاح المجتمع المدني والنظام السياسي، في الوصول إلى الصيغة اللازمة والمناسبة لتحقيق المشاركة السياسية وحل أزمتها المستعصية في البلدان المختلفة.

فما هي المشاركة السياسية ؟ هذا الشرط الوجوبي لاختيار الأهداف المجتمعية وإنجازها، بإرادة مجتمعية حرة وعقلانية ووضعية، تجسدها وتعبر عنها قرارات مجتمعية تضمن تحقيق التنمية السياسية وصولاً إلى التنمية الشاملة.

المشاركة السياسية..

تُعد المشاركة السياسية من أقدم الموضوعات إثارةً لإهتمام الإنسان ،

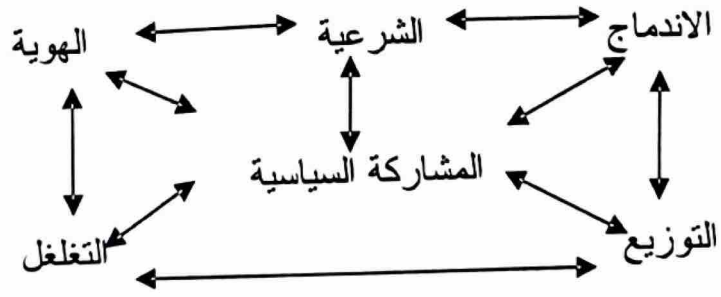

وأكثرها استحواذاً على نشاطاته النظرية والعملية . فبقدر ماسعت إليها الشعوب وعملت من أجلها ، لأنها سبيلها للمساهمة في تحديد أهدافها وصنع سياساتها واختيار حكامها ومراقبتهم ومحاسبتهم وتغييرهم ، بقدر ماتجنبها الحكام وعملوا على تعطيلها، لأنها تقيد سلطاتهم وتمنعهم من الإنفراد بتحديد أهداف مجتمعاتهم وصنع سياساتها دون الخشية من المراقبة والمحاسبة والتغيير . لذلك تمتع مصطلح (المشاركة السياسية) على الدوام ، بحضور واسع ومكثف في الدراسات الاجتماعية عامة والسياسية خاصة، مستقلاً بذاته أحياناً ، أو مرادفاً أحياناً لمصطلحات أخرى مقاربة ، تعكس مضمونه جزئياً أو كلياً ، مثل (الديمقراطية، التعبئة الجماهيرية، المساهمة الشعبية)، مما يجسد الإدراك العميق لضرورة المشاركة السياسية أوخطورتها ، بالنسبة للعملية السياسية، ودورها في نجاح هذه العملية أو فشلها في تنفيذ سياساتها وتحقيق أهدافها ، انطلاقاً من حقيقتين:

الأولى: إن ظاهرة الاستبداد والسلطة المطلقة تنتج أساساً عن غياب المشاركة المجتمعية في العملية السياسية أو تقييدها أو شكليتها ، وهي أخطر المشكلات التي تعاني منها الدول والمجتمعات المتخلفة ، التي تعاني ليس من الآثار السلبية لهذه الظاهرة فحسب ،بل ومن اتساعها وتفاقمها المستمرين أيضاً. فكما يقول *لورد اكتون* (إن السلطة مَفسدة، وإن السلطة المطلقة مَفسدة مطلقة)[28] . ويقول عنها رأي آخر (السلطة تفسد دائما أولئك الذين يمارسونها وتجعل المواطن ينتصب ضد السلطات)[29] .

الثانية: إن الأخذ بالمشاركة السياسية وفاعليتها التطبيقية ، باتت معايير أساسية للتمييز بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة، التي تغيب هذه الصيغ فيها وعنها، أو تكون حاضرة فيها، ولكن دون فاعلية تطبيقية.

ويأتي مصطلح (المشاركة السياسية) عند العديد من الباحثين بصيغ ومضامين،وإن تباعدت صورها وتعبيراتها ، فهي على قدر كبير من التقارب في عناصرها ومقوماته . فيعرفها *هنتنجتون* بأنها تعني (أن تصدر القرارات

العليا تعبيراً عن الإجماع الشعبي متمثلاً في المناقشة والتدبير الشعبي)[30] . وهي عند *باي* و *الموند* (مساهمة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية..... وإن أزمة المشاركة تتجه نحو تحقيق الديمقراطية بإشتراك الجماهير في العمل السياسي ....)[31] . ويرى عمر *الخطيب* في المشاركة السياسية بمعناها العام والبسيط مرادفاً للديمقراطية، لأنها هي أيضا تعني (حكم الشعب من الشعب والى الشعب...إنها ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي يتيح لأفراد الشعب، وبلا تمييز حق المشاركة في صنع السياسة العامة للبلاد، وحق المشاركة في اتخاذ القرارات وصناعتها)[32] . ويذهب *علي الدين هلال* إلى إنها (المشاركة الجماهيرية والإسهام الشعبي في العملية السياسية، وهذه المشاركة يمكن أن تأخذ إما شكل المشاركة الديمقراطية..وإما شكل التعبئة الشمولية)[33] . ويعتقد *سعد الدين ابراهيم* أن المشاركة السياسية هي (قدرة المواطنين على التعبير والتأثير العلني والحر في عملية اتخاذ القرارات بشكل مباشر أو غير مباشر)[34] .

إن مقاربة الصيغ المتنوعة للمشاركة لمفهوم الديمقراطية ، ليست أمراً دون مسوغ أو بلا أساس. فالارتباط بينهما يعود بالأساس إلى إن المشاركة السياسية هي التجسيد العملي لفكرة الديمقراطية وتطبيقاتها المتنوعة (المباشرة، غير المباشرة، شبه المباشرة، والشعبية)، والتي تدور كلها حول محور أساسي هو حكم الشعب لنفسه بنفسه ، من خلال إشتراك جميع المواطنين بفرص وأدوار متساوية ، في كل جوانب العملية السياسية ومراحلها[35] ، كما يعود هذا الارتباط إلى أن الديمقراطية هي الإطار الفكري والمؤسسي والإجرائي الضامن لتحقيق المشاركة السياسية وتفعيلها وقدرتها على تأدية مهماتها وتحقيق أهدافها، مثلما إن المشاركة السياسية هي شرط أساسي لتطبيق الديمقراطية وتفعيلها وقدرتها على تأدية مهماتها وتحقيق أهدافها. فالديمقراطية بوصفها نظاماً سياسياً واجتماعياً، مثلها مثل المشاركة السياسية ، من حيث إنها تستهدف (توسيع المساحة التي يستطيع أعضاء مجتمع ما حكم أنفسهم من خلاله وفي إطاره عن طريق المشاركة بصورة تامة وحرة في تنظيم

حياتهم الاجتماعية)[36] ، وهو ما يسمح بالقول إن المشاركة السياسية هي جوهر الديمقراطية وروحها المتجسدة في (الدور الذي يقوم به الناس لاختيار نموذج الدولة التي تحدد الحقوق والواجبات لكل المواطنين طبقاً للتشريعات والقوانين والدستور)[37] . يؤكد ذلك اشتراكهما في ذات الأساس المتمثل في الإعتراف بالحريات والحقوق المدنية والسياسية المتساوية للشعب /المواطنين/أفراد المجتمع المدني ومؤسساته، وفي مقدمتها حقوقهم في:

- المشاركة في اختيار نظام الحكم في مجتمعهم وتحديد قيمه وأهدافه.

- المشاركة في اختيار هياكل النظام السياسي ومؤسساته وشخوصه وآليات عمله.

- المشاركة في صنع السياسات العامة وتنظيم قواعد وآليات مراجعتها وتغييرها سلمياً ودورياً.

ومن ثم فإن عناصر التطابق بين المشاركة السياسية والديمقراطية، والأسس المشتركة بينهما، تجعل منهما شيئاً واحداً، ويكون وجوده الحقيقي والفاعل، ضرورة حيوية لازمة لشرعية أنظمة الحكم، وقدرتها على التعبير عن إرادة مجتمعاتها المدنية وخياراتها الحرة ، والمتجسدة في مشاركتها في كل مفردات العملية السياسية ومراحلها ، سواء أكانت هذه المشاركة منظمة أو عفوية، مؤقتة أو متواصلة، شرعية أو غير شرعية، ناجحة أو فاشلة، فالمهم في النهاية هو وجود المشاركة وطوعيتها ، لأنها إن لم تكن طوعية، فقدت معناها وغايتها[38] .

وتكتسب المشاركة السياسية بالنسبة للدول المتخلفة ،ضرورة أخرى مضافة، لكونها أنسب الأطر الفكرية والمؤسسية والإجرائية لتلبية متطلبات معالجة مشكلات التخلف فيها، حيث توفر لها (أرضية صحية لمناقشة هذه المشاكل وبلورة الحلول العقلانية، وتكوين الإجماع الوطني الذي يحتاجه تطبيق هذه الحلول ومواجهة المشكلات)[39] . وفضلاً عن ذلك ، فإن الطابع الديمقراطي الغالب على وقائع العولمة والتغيرات الناتجة عنها والمصاحبة لها ، والمتمثلة في :

- ديمقراطية التكنولوجيا / الاتصالات.
- ديمقراطية التمويل / الاقتصاد.

- ديمقراطية المعلومات /المعرفة [40].

تفرض على الأنظمة المتعاطية مع هذه الوقائع والتغيرات ، إمتلاك خصائص إن لم تكن متطابقة معها ، فليس أقل من أن تكون مقاربة لها. ناهيك عن التسارع المفرط في تلك التغيرات، وضرورات الاستجابة له من خلال الأخذ بالمزيد من قيم المشاركة السياسية وتطبيقاتها، لأن (الحكومات، بما فيها تلك التي تضمر أطيب النوايا، تبدو عاجزة عن توجيه التغيير الوجهة الصحية)[41] ، مما يستلزم مشاركة الإرادة الحرة للمجتمع في التخطيط لتحديد وجهة ذلك التغيير وأهدافه ووسائله وأساليبه. فتسارع التحول في المجتمعات الحديثة ، وزيادة تعقيدها على مستوى الأفكار والمصالح والعلاقات، يتطلبان المزيد من القدرات والخبرات للمشاركة في اتخاذ القرارات الصائبة والمناسبة ، التي قد تنجح الأنظمة الحاكمة الفردية أو الفئوية في اتخاذها أحياناً ، لكنها لن تنجح في ذلك دائما. لذلك لابد من مشاركة الإرادة المجتمعية في اتخاذ القرارات التي تكون تلك الإرادة أداتها وموضوعها وغايتها، مثلما أنه لابد من الآليات والوسائل المناسبة للتعاطي مع تلك القرارات وسياساتها ومؤسساتها. فحتى (نمسك بزمام التغيير المتسارع، سوف نحتاج إلى ترتيبات أكثر تقدما وأكثر ديمقراطية ، لتوفر تدفقا أيسر ودوراً أكبر...في صنع القرارات)[42] وهذا ما يعنيه القول بأنك في عصر العولمة تحتاج إلى (دولة أفضل، دولة أذكى، ودولة أسرع)[43] ،وهذه هي الدولة الديمقراطية ، إذ (كلما كان مجتمعك أكثر انفتاحاً وديمقراطية، زاد ما تحصل عليه دائماً من مردود ، وكانت فرصتك أفضل لإجراء تصحيحات في منتصف الطريق ، قبل أن تتعثر في منحدر شاهق)[44] . وإذا كان الاستنتاج المنطقي هنا ، إن لا تنمية دون ديمقراطية[45] ، والاستنتاج السابق إن الديمقراطية هي المشاركة السياسية ، أو إنها لا تتحقق بدونها، فسيكون الاستنتاج النهائي إنه لا تنمية دون مشاركة سياسية .

إن الدعوات المتزايدة للأخذ بالمشاركة السياسية، أو لتفعيلها وتوسيع نطاق مساهمتها في صنع اتجاهات الحياة الإنسانية في الحاضر والمستقبل، قد تبدو

في اعتقاد بعضنا ساذجة وغير عملية، إلا إن وقائع العقد الأخير من القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، وبخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة والحملة الدولية ضد ما يسمى بالإرهاب، أكدت تهافت هذا الاعتقاد،والبطلان الكامل للرأي الذي ينطلق منه والقائل بإمكانية استمرار حكم المجتمعات واتخاذ القرارات التي تصنع اتجاهات حياتها، بمعزل عن مشاركة هذه المجتمعات أو بخلاف إرادتها. والأكثرسخفاً من ذلك، ما تروج له وتدعيه الأنظمة الإستبدادية ، من إن المشاركة السياسية أو حتى مجرد المطالبة بها ، مما يخدم مصالح القوى الدولية وأهدافها، فهذا الادعاء يتناقض كلياً مع سياق الأحداث ومساراتها، التي أثبتت أن آخر ما تريده هذه القوى والأنظمة ، هو التحقيق الفعلي لأي شكل من المشاركة السياسية ، لما في ذلك من تهديد مباشر لمصالحها ووجودها في آن واحد، وفي كل زمان ومكان. أما تعدد عناصر التطابق بين المشاركة السياسية والديمقراطية ، وتنوع دواعي تفعيلها وتوسيع نطاقها، فهي أدلة مضافة على إن المجتمعات المتخلفة في تطبيقها للمشاركة السياسية ، ليست ملزمة بالأخذ بأشكالها المعتمدة في النموذج الديمقراطي الليبرالي الغربي. فلهذا النموذج سياقات ولادته وتطوره الخاصة ،والتي لا تبدو متاحة في ظروف المجتمعات المتخلفة، لأن (أشكال الديمقراطية السياسية التي ظهرت في الغرب، لم تظهر لأن قلة من العباقرة قد أرادوا لها أن توجد، أو لأن الإنسان قد اظهر غريزة لا تخمد إلى الحرية، بل أنها ظهرت لأن الضغط التاريخي في اتجاه التنوع الاجتماعي ونحو نظم أسرع ، قد تطلب تغذية مرتدة اجتماعية حساسة.. والديمقراطية السياسية بإشراكها أعداداً أكبر فأكبر في صنع القرارات الاجتماعية ، تيسر هذه التغذية المرتدة)[46] .

وبحكم التحولات الكبرى التي طالت كل أوجه الحياة المعاصرة وأنظمتها ، فقد كان من الطبيعي أن تطال أيضاً أوجهها وأنظمتها السياسية ، التي ستغدو في كل المجتمعات ، بما في ذلك المتقدمة والديمقراطية منها ، بحاجة (لابتكارات أدوات سياسية جديدة)[47] .

هكذا تكون المشاركة السياسية في شتى صورها وآلياتها الضامنة لحق المجتمع المدني ودوره في صنع حياته واتخاذ قراراتها ، غاية ووسيلة وضرورة في آن واحد. لأنها الشرط اللازم للإيفاء بمتطلبات تنظيم العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع المدني ، ومقتضيات شرعيتها وتوازنها من جهة، وهي من جهة ثانية الوسيلة الوحيدة لتحديد أهداف هذه العلاقة وحل مشكلاتها وفقاً لإرادة المجتمع المدني وتعبيراً عن خصائصه واحتياجاته ، من خلال المشاركة الإرادية الحرة لأفراده ومؤسساته ، وأدوارهم الإيجابية الفاعلة في كل مفردات النشاط الحياتي العام وتفاصيله ، وهو ما يتطلب توفر شروط أساسية :

- إرادة المشاركة السياسية .
- قدرة المشاركة السياسية .
- اشتراطات المشاركة السياسية .

وتفترض هذه الشروط وجود الإنسان الحر الواعي الفاعل الذي تحتاجه التنمية والمشاركة ، وتخلقه التنمية والمشاركة . فالتنمية تتعلق أولاً وأخيراً بالإنسان ، لأنها تستهدفه وتستخدمه ، وتوجه نشاطاتها ونتائجها لتؤثر في حياته حاضراً ومستقبلاً، مما يستدعي بل ويستوجب، مشاركة الإنسان في إختيارها وتوفير متطلباتها وتعيين وسائلها وأساليبها وأهدافها، لتكون المشاركة السياسية في النهاية شرط تحقيق التنمية وركنها التأسيسي ، والتجسيد العملي للعلاقة العضوية الثابتة بين المشروعين التنمويين الاجتماعيين، الاقتصادي والسياسي، إذ لا يمكن أن يتحقق أي منهما في غياب الآخر أو من دونه.

الهوامش :

1. فؤاد مرسي. التخلف والتنمية.. دراسة في التطور الاقتصادي. دار الوحدة. بيروت. ط1. 1982. ص13.

2. بيتر وورسلي. العوالم الثلاث. دار الشؤون الثقافية العامة. بغداد.ط1. 1987. ج1. ص24-25

3. علي الدين هلال. نحو إطاري نظري لتحليل عملية التنمية السياسية في الوطن العربي. مجلة قضايا عربية. بيروت. عدد1. س8. 1981.

4. المرجع السابق.
- انظر أيضا: انطونيوس كرم. العرب أمام تحديات التكنولوجيا. سلسلة عالم المعرفة. الكويت. 1982. ص160-176.

5. عمر إبراهيم الخطيب. التنمية والمشاركة في أقطار الخليج العربية. مجلة المستقبل العربي. بيروت. عدد40. 1982.

6. محمد زاهي بشير المغيربي. التنمية السياسية والسياسة المقارنة..قراءات مختارة. جامعة قاريونس. بنغازي. ط1. 1998. ص33.

7. حامد ربيع. الظاهرة الإنمائية والتطور

الوحدوي.. حول بناء نظام إسلامي عربي جديد. مجلة شؤون عربية. بيروت. عدد3. س1. 1981.
8. المرجع السابق.
9. محمد المجذوب. الإنماء والأنظمة السياسية العربية. مجلة قضايا عربية. بيروت. عدد3((خاص)). س6. 1979.
10. مايرون فينر. التغير السياسي..آسيا..أفريقيا..الشرق الأوسط. عن: محمد زاهي بشير المغيربي. التنمية السياسية والسياسة المقارنة.مرجع سبق ذكره. ص 111-143.
11. محمد زاهي المغيربي مرجع سبق ذكره. ص186.
12. المرجع السابق. ص186.
13. المرجع السابق. ص186.
14. المرجع السابق. ص 14-23.
- انظر لمزيد من التفاصيل حول مفاهيم التنشئة السياسية ومعانيها المتعددة:
LUCIAN PYE ASPECTS OF PO-LITICAL DEVELOPMENT .BOST-ON. LITTLE BROWN& COMP. 1966. PP 31-42.
15. A. F. ORGANSKI. THE STAGE OF POLITICAL DEVELOPMENT . NEW YORK. 1965. PP 45-66.
16. محمد زاهي المغيربي. مرجع سبق ذكره. ص171.
17. LUCIANW PYE OP. CIT.PP 45-66.
18.SUMUEL p.HUNTINGTON . PO-LITCAL ORDER IN HANGING SO-CIETIES NEW HEAVEN.YALE UNIVERSITY. 1976. PP 32-35.
19. السيد الزيات. التحديث السياسي والمسألة الديمقراطية. مجلة الوحدة. الرباط. عدد85. سنة8. 1991.
20. المرجع السابق.
21. نبيل السمالوطي. بناء القوة والتنمية السياسية. الهيئة المصرية العامة للكتاب.القاهرة.1978. ص149.
22. عبد المطلب غانم. دراسات في التنمية السياسية. مكتبة نهضة الشرق. القاهرة.1981. ص135.
23. محمد على محمد. علم الاجتماع السياسي. دار الجامعات المصرية. الإسكندرية. 1975. ص390.
24. صادق الأسود. علم الاجتماع السياسي وأبعاده. كلية القانون والسياسة. جامعة بغداد. 1986. ص281.
25. عبد اللطيف القصير. التنمية السياسية. محاضرات قسم الدراسات العليا. كلية القانون والسياسة. جامعة بغداد. 1978.
26. علي الدين هلال. مرجع سبق ذكره.
27. أرسطو. السياسة. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. ط2. 1979. ص424.
28. ماريا لويزا برنيري. المدينة الفاضلة عبر التاريخ. سلسلة عالم المعرفة. الكويت. عدد225. 1997.
29. روبير بيلو. المواطن والدولة. منشورات عويدات. بيروت. ط3. 1983. ص182.
30. S. P. HUNTINGTON. OP. Cit.
31. L.W. PYE. OP. Cit .
32.عمر الخطيب. مرجع سبق ذكره.
33. علي الدين هلال. مرجع سبق ذكره.
34. سعد الدين إبراهيم. المجتمع والدولة في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ط1. 1988. ص186.
35. انظر للتفاصيل:
- عبد الهادي الجوهري. أصول علم الاجتماع السياسي. دار المعرفة الجامعية. الإسكندرية. 1996. ص25.
- طارق محمد عبد الوهاب. سيكولوجية المشاركة السياسية. دار غريب. القاهرة. ط1. 1999. ص149.
36. كريم أبو حلاوة. إشكالية مفهوم المجتمع المدني النشأة-التطور-التجليات. الأهالي للطباعة والنشر. دمشق. ط1. 1998. ص86.
37. توم بوتومور. علم الاجتماع السياسي. دار الطليعة. بيروت. ط1. 1986. ص35.
38. انظر للتفاصيل: طارق محمد عبد الوهاب. مرجع سبق ذكره. ص150.
39. برهان غليون. الديمقراطية العربية..جذور الأزمة وآفاق النمو. في: برهان غليون وآخرون. حول الخيار الديمقراطي. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ط1. 1994. ص142.
40. توماس ل. فريدمان. السيارة ليكساس وشجرة الزيتون..محاولة لفهم العولمة. الدار الدولية للنشر والتوزيع. القاهرة. ط1. 2000. ص79.
41. الفين توفلر. صدمة المستقبل..المتغيرات في عالم الغد. نهضة مصر للطباعة والنشر. القاهرة.

ط2. 1990. ص471.
42. المرجع السابق. ص503.
43. توماس ل . فريدمان . **مرجع سبق ذكره** .
ص 223 .
44. المرجع السابق . ص 256 .
45. المرجع السابق . ص 260 .
46 . الفين توفلر . مرجع سبق ذكره، ص502-503.